

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٥٣ لسنة ١٩٦٢

في شأن الرسوم المقررة لمعاينة السفن ومنح التراخيص والشهادات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن ملامة السفن ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

فصدر :

مادة ١ - تحصل رسوم معاينة السفن ومنح التراخيص والشهادات وفقاً للقواعد والفئات المبينة في الجداول المصنفة بهذا القرار .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ عنزة ١٣٨٢ ( ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ )  
جمال عبد الناصر

الجدول

القسم الأول

السفن المتناضمة لأحكام المعاهدة الدولية لسلامة الأرواح في البحار

أولاً - سفن الركاب

(١) المعاينة الكاملة :

(١) رسوم منح شهادة سلامة وشهادة ركاب لسفينة مسجلة بدول منتظمة لمعاهدة سلامة الأرواح في البحار .

الحمولة الكلية للسفينة بالطن	الرسوم
السفن التي لا تزيد على ٥٠ طناً .	٦ -
السفن التي تزيد على ٥٠ طناً ولا تتجاوز ١٠٠ طن .	٨ -
» » ١٠٠ طن » » ٣٠٠ »	١٢ -
» » ٣٠٠ » » ٦٠٠ »	١٦ -
لكل ٣٠٠ طن أو جزء منها بما يزيد على ٦٠٠ طن .	٤ -

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٤٣ لسنة ١٩٦٢

بإنشاء إدارة المؤسسات العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئوليات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة للمؤسسات العامة ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٨٣ لسنة ١٩٦٢ بتولى مستشار رئيس الجمهورية بعض الاختصاصات ؛

فقرر :

مادة ١ - تنشأ إدارة للمؤسسات العامة لتحقق برئاسة الجمهورية وتتولى إعداد جميع أنواع البيانات والتقارير والبحوث الخاصة بالمؤسسات العامة والهيئات والشركات التابعة لها والتي يطلبها رئيس الجمهورية ولها في سبيل ذلك الاتصال بجميع الوزارات والمؤسسات والهيئات والشركات .

مادة ٢ - يتولى السيد/ حامى محمد العميد سلطات الوزير المختص بالنسبة لإدارة المؤسسات العامة وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القرار وتنظيم العمل بالإدارة المذكورة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يولييه سنة ١٩٦٢ م .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ عنزة ١٣٨٢ ( ١٤ يولييه سنة ١٩٦٢ )

جمال عبد الناصر